مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥٠٣**

الأربعاء ٢٣ آذار/مارس ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لي باودونغ	(الصين)
الاتحاد الروسي	السيد بانكين	
ألمانيا	السيد فيتيغ	
البرازيل	السيدة فيوتي	
البرتغال	السيد موارايس كابرال	
البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش	
جنوب أفريقيا	السيد ماسباباني	
غابون	السيد ميسوني	
فرنسا	السيد بريانس	
كولومبيا	السيد أوسوريو	
لبنان	السيدة زيادة	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام	
نيجيريا	السيدة أوغوو	
الهند	السيد هارديب سنغ بوري	
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دن	

جدول الأعمال

بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع

تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الرابعة (S/2011/41)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع

تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الرابعة (S/2011/41)

الرئيس (تكلم بالصينية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس أود أن أدعو معالي السيد يوغين – ريتشارد غاسانا، رئيس لجنة بناء السلام والممثل الدائم لرواندا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2011/41، التي تتضمن تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الرابعة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من سعادة السيد بيتر فيتيغ، الممثل الدائم لألمانيا والرئيس السابق للجنة بناء السلام.

أعطي الكلمة الآن إلى السيد فيتيغ.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني، باسم أعضاء لجنة بناء السلام، أن أقدم تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة (S/2011/41).

شكل تعزيز جدول أعمال بناء السلام وتعزيز أثره في الميدان وتوفير الدعم المتواصل لجهود بناء السلام في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو وسيراليون صميم عمل اللجنة في عام ٢٠١٠. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، جعلت اللجنة ليبريا البلد الخامس المدرج في جدول أعمالها استجابة لطلب جمهورية غينيا تقديم المشورة والمرافقة. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يقدم فيها مثل هذا الطلب مباشرة إلى اللجنة.

في عام ٢٠١٠، نوقش بناء السلام ودور هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في المستقبل بشكل جلي جدا داخل وخارج الأمم المتحدة. وأتاح الاستعراض، الذي أداره باقتدار الممثلون الدائمون لأيرلندا والمكسيك وجنوب أفريقيا فرصة لتقييم إمكانات اللجنة والتحديات التي تواجهها. ولا بد من الحفاظ على الزخم الذي ولده استعراض عام ٢٠١٠ خاصة مع توسيع اللجنة لجدول أعمالها.

يعكس تقرير لجنة بناء السلام جهدا جماعيا من جانب لجنتها التنظيمية. وقد تحقق تقدم في تناول التوصيات المنبثقة عن استعراض عام ٢٠١٠، ولا سيما في ما يتعلق بإنشاء تشكيلة قطرية جديدة بشأن ليبريا تابعة للجنة بناء السلام. ويعكس التقرير أيضا خطط اللجنة للمضي قدما بالتوصيات المنبثقة عن الاستعراض بطريقة من شأنها أن تيسر إبلاغها السنوي إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن.

تتقدم اللجنة في هذا الاتجاه على أساس خريطة للعمل في عام ٢٠١١. وهي تركز على تحقيق أهداف عملية وإحراز تقدم ملموس في تعزيز أثر اللجنة على تنمية القدرات الوطنية وتعبئة الموارد وتنسيق الأطراف الفاعلة الرئيسية وراء الأهداف المشتركة للجنة.

أود أن ألقي الضوء على عناصر قليلة من التقرير. أولا، يشدد التقرير على التركيز المواضيعي للجنة خلال دورتها الرابعة حول موضوع ”الشراكة من أجل بناء السلام“. ونظرا إلى تعقيد تحديات بناء السلام وتعدد الأطراف الفاعلة، فإن الحاجة إلى الشراكات والاتساق ليست من قبيل المبالغة. وتم تحديد إقامة الشراكات وتعزيزها باعتباره مجالا أساسيا ينطوي على قيمة مضافة ممكنة للجنة.

وفي هذا الصدد، كرست اللجنة التنظيمية أغلبية جهودها ووقتها للمشاركة مع المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي. وبشكل عام، ركز الرئيس ونواب الرئيس على الانضمام إلى مجموعة من الشركاء المحتملين من المجتمع المدني والمجتمع الأكاديمي.

ثانيا، أولت اللجنة أولوية خاصة لضرورة تعزيز التفاعل مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وعملت لتوليد الاهتمام بعملها بين سائر أعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت اللجنة انفتاحا متناميا وعلامات اهتمام مشجعة من جانب مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأتاحت المناقشات المواضيعية المهمة التي عقدها مجلس الأمن في الفترة بين شباط/فبراير ٢٠١٠ وشباط/فبراير ٢٠١١ فرصا متكررة للجنة بناء السلام وأعضاء الأمم المتحدة وكبار الزعماء للانخراط في العمل مع مجلس الأمن بشأن السياسات الحاسمة المتصلة ببناء السلام. كما أكدت مشاركة البنك الدولي في عدد من هذه المناقشات الشراكة المتطورة مع البنك في وقت يواصل فيه تطوير نهجه لمساعدة البلدان الخارجة من الصراعات. وأسهمت الإحاطات الإعلامية التي قدمها رؤساء التشكيلات القطرية في مناقشات المجلس أثناء نظره الدوري لحالات البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة وفي الولايات المتعلقة بهذه البلدان.

وشارك المجلس مؤخرا، مع الرؤساء في حوارات غير رسمية بشأن حالات بلدان معينة. وكانت نتيجة المناقشات المواضيعية وتعميق مشاركة رؤساء التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام خطوة مهمة إلى الأمام نحو نظر المجلس بجدية أكبر في الدور الاستشاري للجنة. وأود أن أدعو إلى تعزيز التفاعل بين اللجنة والمجلس.

لقد ألقى استعراض عام ٢٠١٠ الضوء بشكل خاص على إمكانية تطوير رابط نشط بين اللجنة والمجلس. وهناك أحد عشر من أصل ١٥ عضواً في مجلس الأمن أعضاء في لجنة بناء السلام حالياً. وتوفر تلك العضوية المشتركة واجهة طبيعية يمكن أن تيسر استفادة المجلس من مشورة اللجنة بشكل أكثر فاعلية وانتظاماً.

ويمكن للجنة أن توفر منظوراً مبكراً لبناء السلام في مراحل التخطيط والاستعراض، أو الانتقال، من ولايات حفظ السلام. ويمكنها أن تحدد عوامل الاستدامة الخاصة بقطر بعينه وأن تنهض بها. كما يمكنها أن تحفز على إنشاء شراكات مبكرة مع المؤسسات المالية الدولية. ولها أيضاً أن تقوم بقياس ورصد التقدم المحرز من تثبيت الاستقرار إلى الانتقال والتوطيد.

وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً تطوراً مستمراً في علاقة اللجنة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال الإحاطة الإعلامية التي قدمها رئيس لجنة بناء السلام للدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠. وفضلاً عن ذلك، نظم المجلس واللجنة بصورة مشتركة حدثاً خاصاً عن الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الخارجة من الصراع. وكان ذلك الحدث شاهداً على دور اللجنة المتنامي في المطالبة باتباع نهج متكامل لبناء السلام، بما في ذلك من خلال التركيز المستحق على البعد الاجتماعي – الاقتصادي لبناء السلام.

وانطلاقاً من ذلك، تتطلع اللجنة إلى مواصلة تعميق روابطها مع الجمعية العامة. وهناك حاجة واضحة إلى أن تسهم الجمعية بمنظورها بشأن المسائل المواضيعية الرئيسية.

ثالثاً، ما فتئت اللجنة تلقى دعماً مباشراً وموضوعياً من مكتب دعم بناء السلام. وبصرف النظر عن تمدد قدرات المكتب، فإنه يمثل أيضاً رابطاً أساسياً بين اللجنة والكيانات التشغيلية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وواصل المكتب كذلك تقديم إحاطات إعلامية منتظمة عن أنشطة وعمليات صندوق بناء السلام. وقد أسهمت تلك الإحاطات الإعلامية في تعميق فهمنا للتآزر بين اللجنة والصندوق في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. والتفاعل مع الفريق الاستشاري التابع للصندوق مؤخراً وفر للجنة فرصة لمعالجة عدد من مسائل السياسات العريضة للصندوق.

وقد ساعدت موارد الصندوق، إلى جانب جهود اللجنة، على ضمان استفادة البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة من اهتمام المجتمع الدولي ودعمه المستمرين، من خلال تخصيص ٦٤ في المائة من إجمالي الإسهامات في الصندوق لتلك البلدان.

ومن خلال ربط عمل لجنة بناء السلام بجهود الأطراف الفاعلة في حفظ السلام والتنمية والجهود السياسية في الميدان، حققت اللجنة قيمة مضافة كبيرة. إلا أن التحدي الذي يواجه اللجنة في استيفائها لكامل إمكاناتها يكمن في ضمان أن يحظى عملها بدعم مستوى أعلى من الالتزام السياسي من جانب الدول الأعضاء والقيادة العليا للأمم المتحدة. وكما أشار المُيسِّران المشاركان لتقرير استعراض عام ٢٠١٠، ”ينبغي للاستعراض أن يكون دعوة للانتباه من أجل تعزيز العزم الجماعي للتعامل مع عملية بناء السلام بطريقة أكثر شمولاً وإصراراً“ (*S/2011/41*، الفقرة ١٠٧).

ويحدوني الأمل أن نقاش اليوم، شأنه شأن النقاش الذي عقدته الجمعية العامة في وقت سابق من الأسبوع الحالي، سينقلنا خطوة أخرى صوب تحقيق كامل قدرات اللجنة كهيئة استشارية في موقع فريد يمكنها من مساعدة الأمم المتحدة على التصدي للتحديات التي تواجه قدرتنا الجماعية على الوفاء بوعود الاستجابة لاحتياجات الملايين من البشر في البلدان الخارجة من الصراع.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السفير فيتيغ على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد يوجين – ريتشارد غاسانا، رئيس لجنة بناء السلام.

السيد غاسانا (رواندا)، رئيس لجنة بناء السلام (تكلم بالإنكليزية): خلال العام الماضي، عقد مجلس الأمن عدداً من المناقشات المواضيعية تناولت بناء السلام بعد الصراع. ويشهد تواتر الجلسات ونطاق المناقشات على تنامي حس الالتزام من جانب المجلس بمراعاة التحديات المعقدة التي تواجه البلدان الخارجة من الصراع. ولجنة بناء السلام يمكنها بالتأكيد أن تساعد المجلس على تعميق ذلك الالتزام من خلال أداء ثلاث وظائف استشارية أساسية.

أولى هذه الوظائف تقديم منظور مبكر لبناء السلام، من شأنه أن يساعد المجلس في نظره في نطاق أدوار بعثات حفظ السلام، وإسهاماتها، في الجهود الأعم لبناء السلام التي تضطلع بها أطراف فاعلة أخرى في الميدان.

والثانية، توفير برنامج شامل ومرن لإقامة شراكات والانخراط مع تلك الأطراف الرئيسية، ومن ثم ضمان مشاركة أوسع في عمليات بناء السلام وتيسير الإنهاء التدريجي المستنير لبعثات حفظ السلام.

والثالثة، دعم البلدان المدرجة في جدول أعمالها ورصد التقدم المحرز من التثبيت إلى توطيد السلام على أساس تحليل قطري للمخاطر والفرص.

وأرحب بالخطوات الأولية التي اتخذها المجلس حتى الآن لإشراك رؤساء التشكيلات القطرية في حوارات غير

رسمية أكثر تفاعلاً حول فرص بناء السلام وتحدياته في بعض البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام.

(تكلم بالفرنسية)

وفي استعراض الميسرَيْن المشاركين لهيكل بناء السلام، فقد أبرزا المزايا المحتملة لتفاعل أوسع وأكثر تواتراً بين مجلس الأمن واللجنة. وفي هذا الصدد، تكتسي إسهامات أعضاء لجنة بناء السلام الأعضاء في المجلس أهمية في تحقيق ذلك الهدف. وكرئيس جديد للجنة بناء السلام، فإنني مستعد للعمل بشكل وثيق مع أولئك الأعضاء في المجلس، ومع سائر الأعضاء الآخرين أيضاً، بهدف تحديد الإجراءات الملائمة لضخ زخم جديد في ذلك التفاعل.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السفير غاسانا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم الشكر للسفير فيتيغ والسفير غاسانا على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين للغاية هذا الصباح. ونحن ممتنون بشدة للسفير فيتيغ على عمله المتفاني خلال العام المنصرم، وكذلك عمل الممثلين الدائمين لكندا وبلجيكا والبرازيل والأردن ونيبال وسويسرا في أدوارهم في الرئاسة.

يوفر التقرير السنوي (S/2011/41) واستعراض لجنة بناء السلام فرصاً مفيدة لتقييم عمل لجنة بناء السلام. وقد وصفا الكثير من إنجازات اللجنة، والتحديات التي تواجهها كذلك. وعند النظر فيما ستركز عليه اللجنة في الأشهر القادمة، نرى أنه ينبغي لنا أن ننظر في ثلاثة أهداف محددة.

الهدف الأول يتعلق بالنتائج وضرورة أن تُظهِر اللجنة بوضوح إسهامها في معالجة الاختناقات الحرجة في بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. وعلى سبيل المثال، لا بد للجنة أن تركز على حشد جميع من تحتاج إلى إسهامهم في إرساء محاور إقليمية للعدالة في ليبريا. واللجنة تحتاج إلى المساعدة في حشد العمل من أجل دعم التقدم المحرز في تنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو. وهي تحتاج إلى تقديم دعم سريع للحكومة الغينية لتمكينها من المضي قدماً في إصلاح القطاع الأمني.

والهدف الثاني خاص بالمشورة. نريد من مجلس الأمن أن يسعى للحصول على مشورة لجنة بناء السلام بشكل منتظم وتفاعلي.

غير أنه لكي يحدث هذا، يلزم أن تعدّ لجنة بناء السلام، بدعم من مكتب دعم بناء السلام، تحليلا جيد النوعية لمشكلة معينة وأن تسدي المشورة بشأن الخيارات الممكنة للتغلب عليها والدور الذي يمكن أن تقوم به مختلف الجهات الفاعلة في هذا الصدد.

أما موضع التركيز الثالث، فيتعلق بقدرة اللجنة ذاتها وبضرورة أن تحرز البلدان المعنية التقدم للخروج من جدول أعمالها. وقد سعدنا في الأشهر الستة الماضية، بإضافة بلدين إلى جدول أعمال لجنة بناء السلام، وهناك احتمال أن تسعى بلدان أخرى بارزة أيضا للإحالة. وسوف يلقي هذا عبئا إضافيا على مكتب دعم بناء السلام وعلى الدول الأعضاء. ونحن بحاجة إلى استكشاف الخطوات اللازمة لإخراج بلد من البلدان من جدول أعمال اللجنة أو تحوله إلى شكل أخف من أشكال المشاركة.

ونعتقد أيضا أن للجنة دورا هاما تضطلع به في نصرة استعراض القدرات المدنية. فعلى سبيل المثال، يمكن للجنة أن تساعد على حشد الدعم الدولي لتوصيات محددة في هذا الاستعراض. ونحن نرحب أيضا بمشورة اللجنة عندما نبحث هذا الأمر في مجلس الأمن في وقت لاحق هذا العام. ونرى

كذلك أن اللجنة ستستفيد من إقامة روابط أوثق مع المجموعة الجديدة المؤلفة من ١٧ دولة هشة، والمعروف باسم مجموعة الـ ٧+. وقد قدمت هذه المجموعة أفكارا مفيدة في إطار المناقشة البوسنية بشأن بناء القدرات المؤسسية. وينبغي لنا أن نسمع المزيد من هذه المجموعة، ويمكن أن توفر اللجنة منبرا لها هنا في نيويورك.

وفي الختام، عندما نجتمع لمناقشة تقرير اللجنة السنوي في مثل هذا الوقت من العام المقبل، يتعين علينا أن نرى ما إذا كان يجري الوفاء بهذه الأهداف – النتائج والمشورة وإدارة قدرات اللجنة على أفضل وجه. وتؤكد المملكة المتحدة مجددا التزامها بتقديم الدعم للمساعدة على تنفيذها.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر يا سيدي لكم ولوفدكم على عقد هذه المناقشة بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام (S/2011/41)، التي تتيح لنا الفرصة لإمعان التفكير في الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به اللجنة في منظومة الأمم المتحدة. وأشكر أيضا السفير ويتينغ على قيادته الممتازة خلال رئاسته للجنة. ويتعهد وفدي بتقديم الدعم الكامل للسفير يوجين – ريتشارد غاسانا، ويتمنى له كل التوفيق كرئيس للجنة لعام ٢٠١١.

وقد تميز العام الماضي باستعراض الخمس سنوات لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، الذي أتاح للمجلس الفرصة للنظر في سبل إتقان عمله. واللجنة هيئة جديدة نسبيا في منظومة الأمم المتحدة وأتاح الاستعراض لأعضاء المجلس التفكير سواء في التقدم المحرز حتى الآن، أو في التحديات الماثلة في المستقبل. ونعرب مرة أخرى عن شكرنا للميسرين على ما قاموا به من عمل وما قدموه من توصيات مفيدة.

وفي رأينا أن ثمة ثلاثة مجالات لا بد فيها للمجلس من الاستمرار في تعزيز عملها – الطابع المتكامل والمتعدد الأبعاد لبناء السلام، والملكية الوطنية، والشراكات مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة. ومن الأهمية بمكان، كما أكدت البرازيل بالفعل في مناسبات مختلفة، أن تعزز اللجنة نهجها المتكامل. وفي أثناء المناقشة المفتوحة التي عقدتها الرئاسة البرازيلية للمجلس في شباط/فبراير (انظر S/PV.647)، شدد المجلس على أن الأمن والتنمية مترابطان ترابطا وثيقا ويعزز كل منهما الآخر.

وإلى جانب السعي لتحقيق المهام المتعلقة بالأمن والاستقرار، نرى من الضروري أن تركز استراتيجيات بناء السلام أيضا بصورة متزايدة على السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تحسين مستويات المعيشة للسكان المتضررين. ومن المسؤوليات الأخرى التي لا يسع المجلس أن يتجنبها مساعدة الحكومات الوطنية على استعادة قدرتها على مكافحة الفقر وتعزيز مؤسساتها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، لا بد من إيلاء مزيد من الاهتمام لتوفير الخدمات الأساسية، كالصحة والتعليم وإيجاد فرص العمل للشباب، وذلك بطرق منها التدريب المهني، والإنعاش الاقتصادي ومكافحة الفقر. ومن الضروري أيضا تعزيز صوت المرأة. فالمرأة، كما نعلم، من الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال الاقتصاد، ولا سيما في الزراعة، ويمكن أن تقوم بدور قيادي في منع نشوب الصراعات.

والترابط واضح بين هذه الأبعاد. فإحراز تقدم ملموس في المسائل الاقتصادية والاجتماعية يترك أثرا إيجابيا على الوضع الأمني. ففي غينيا – بيساو، على سبيل المثال، فتح تحسن الوضع الاقتصادي في هذا البلد والتخفيف من عبء ديونه في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الطريق أمام تعبئة مزيد من الموارد لبناء المؤسسات وتوفير الخدمات الاجتماعية وإصلاح القطاع الأمني.

أما عن الملكية الوطنية، فلا شك في أنه يجب توجيه ما نضطلع به من إجراءات في ضوء مصالح البلدان المتأثرة واحتياجاتها. وينبغي لذلك أن يشكل الحوار المرن مع الحكومات الوطنية، ودعم العمليات السياسية التي يمكن أن تساعد الجهات الفاعلة المحلية على صياغة رؤية بشأن أولوياتها، مبدأين من المبادئ التي تهتدي بها أنشطتنا.

ويجب أن تصمم المساعدة المقدمة وفقا لما يرى فيه أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني مصالحهم الأساسية، وينبغي أن تركز على توطيد دعائم المؤسسات الوطنية. فلا غنى عن المؤسسات لتعزيز الملكية الوطنية والسماح بتقوية الإدارة العامة. ويجب على الشركاء الدوليين، كما أبرز نائب رئيس الوزراء في تيمور الشرقية خوسيه لويس غوتيريس أمام هذا المجلس في كانون الثاني/يناير، أن يساعدوا على بناء المؤسسات الوطنية بالعمل من داخلها، لأنه ”لا يمكن بناء أي دولة على أساس مبادئ دولة أخرى“ (S/PV.6472، الصفحة ٧).

والشراكات مع مختلف الجهات الفاعلة – وهذا يقودني إلى النقطة الثالثة – مفيدة أيضا لنجاح أي مبادرة لبناء السلام. وينبغي السعي باستمرار للتواصل مع المؤسسات المالية الدولية ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونشر القدرات المدنية من المجالات التي يمكن أن تؤدي فيها الشراكات إلى نتائج ملموسة. ويؤكد التقرير الأخير للأمين العام بشأن هذه المسألة أن من الضروري حماية القدرات المحلية ورعايتها، وذلك بطرق من بينها الترتيبات المرنة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ويكرر وفدي النداء الذي وجهه السفير بيتر ويتينغ لتعزيز التفاعل بين اللجنة والمجلس. ونرى أن يلجأ مجلس الأمن بشكل أكثر إلى مشورة اللجنة لدى مناقشة ولايات البعثات في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وقد عُقد في شباط/فبراير، خلال الرئاسة البرازيلية للمجلس، حوار تفاعلي بشأن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، وذلك في حضور رئيس التشكيلة القطرية المخصصة، السفير بول سيغر. ونأمل أن تستمر هذه المبادرات.

وتسعى البرازيل، بصفتها رئيسة التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا – بيساو، لمساعدة هذا البلد على بلوغ السلام الطويل الأمد والتنمية. وليست الأنشطة المبينة في التقرير السنوي سوى فكرة سريعة عما قامت به التشكيلة القطرية المخصصة التكوين في مجالات بالغة الأهمية مثل إصلاح القطاع الأمني، والدعوة أمام المؤسسات المالية الدولية، وتعبئة الموارد، والإنعاش الاقتصادي.

ونعرب عن التزامنا بمواصلة العمل في جميع هذه المجالات لزيادة جدوى لجنة بناء السلام وفعاليتها باستمرار على أرض الواقع.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إن بناء السلام وحفظ السلام مع بناء السلام من الأنشطة الأساسية للمجلس وسيظلان كذلك في المستقبل القريب. وأود لذلك أن أبدأ بشكركم يا سيدي الرئيس على تنظيم هذه الجلسة اليوم بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراعات. ذلك أن نتائج هذه المبادرات ستؤدي دورا رئيسيا في تحديد مدى ملاءمة وفعالية المجلس، ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، في العقود المقبلة.

وأود أيضا أن أتقدم بالشكر للجنة بناء السلام على تقريرها المفصل والمتبصر (S/2011/41) وللسفير بيتر ويتينغ الذي أُعِد التقرير بإشرافه القدير والذي قدمه لنا اليوم. كما أشكر السفير غاسانا على بيانه.

تحتل لجنة بناء السلام، من خلال لجنتها التنظيمية وتشكيلاتها القطرية المخصصة، موقعا مركزيا في بنية بناء

السلام العالمي. ومن ثم فإن لعلاقة العمل القائمة بين هذه اللجنة، وهي أحدث جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، وبين مجلس الأمن والجمعية العامة، أهمية حاسمة.

وقد كان وفدي عضوا في اللجنة منذ إنشائها. ونحبذ التفاعل المنتظم والموضوعي عن كثب بين اللجنة والمجلس والجمعية، لكي يتسنى للأمم المتحدة توحيد أدائها حين يتعلق الأمر بوضع خطة بناء السلام.

وبناء السلام جهد قائم على التعاون. ويتعين على الأمم المتحدة العمل مع الجهات الأخرى العاملة في مجال بناء السلام، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية. ويلاحظ وفد بلدي زيادة التركيز على السمات الخاصة لحالات ما بعد الصراع والتي تتضمن عددا متزايدا من الأطراف الفاعلة في المجالين الإنمائي والاقتصادي. ونتوقع أن يكون لذلك تأثير إيجابي على بناء السلام وعلى الحاجة المتزايدة إلى موارد لمبادرات بناء السلام.

غير أنه في ساحة تكثر فيها الجهات الفاعلة، يجب على الأمم المتحدة أن تعي ضرورة الحفاظ على الصدارة في وضع الأساس المعياري لبناء السلام. وهناك جهد دولي يجري حاليا لفهم الصلات بين التنمية والسلام والأمن واقتراح الحلول. وقد ناقش المجلس نفسه هذه المسألة قبل ستة أسابيع تحت رئاسة البرازيل. ويجب علينا ضمان أن يكون هذا الجهد قادرا على مقاومة إغراء وضع مذهب جديد لبناء السلام. والحال ينتهي بالكثير من هذه الجهود إلى الاستئثار بالكلام بدلا من الإنصات إلى الآخرين. ويجب تفادي ذلك أيا كان الثمن.

ويشدد وفد بلدي على ضرورة قيام الأمم المتحدة بالدور الرئيسي في تحديد رؤية مشتركة لبناء السلام وفي الجمع بين مختلف الجهات الفاعلة وفي أن تكون بمثابة همزة وصل بين السلطات الوطنية والجهات المتعددة العاملة في مجالي بناء السلام والتنمية.

وقد ناقش الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة بعض هذه المسائل، وهو جهد شاركنا فيه. ونعتقد أن استنتاجاته، في جملة أمور، فيما يتصل بدور لجنة بناء السلام في توجيه الموارد وبشأن حتمية إجراء حوار وطني في حالات ما بعد الصراع ودور الشباب، في غاية الأهمية لاستمرار تطور بناء السلام.

لقد خرج بناء السلام من رحم حفظ السلام. وأنفقت الأمم المتحدة استثمارات هائلة من القوة العاملة والموارد في عمليات متعددة الأبعاد لحفظ السلام، كُلفت بالعمل في دول هشة. ونحن الآن في خضم تحول آخر للنماذج إلى عمليات لحفظ السلام/بناء السلام أو إلى عمليات لبناء السلام فحسب.

وللهند خبرة ما يقرب من ٦٠ عاما في مجال حفظ السلام. وقد ساهمنا بعدد من حفظة السلام في عمليات حفظ السلام أكثر من أي بلد آخر. وشاركنا أيضا في جميع أنواع عمليات حفظ السلام، بدءا من مراقبة الهدنة وانتهاء بالجيل الحالي من مبادرات بناء السلام الصرفة.

واستنادا إلى هذه الخبرة، يشدد وفد بلدي على أن حفظ السلام هو بناء مبكر للسلام. وحفظة السلام الهنود في سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، هم بناة للسلام في وقت مبكر. ونعتقد أن أي عملية لتنفيذ اتفاق سلام يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع توفير المساعدات الإنسانية ومساعدات الطوارئ؛ ومع إنشاء مؤسسات سياسية يمكنها حل الصراعات

والمصالحة بين أطراف الصراعات والسماح بإجراء حوار بين الدولة والمحكومين؛ ومع إصلاح القطاع الأمني؛ ومع إعادة الهيكلة الإدارية والاقتصادية؛ ومع تمكين الضعفاء وبناء ثقافة حقوق إنسان واستئناف النشاط الاقتصادي.

والملكية الوطنية هي المحدد الرئيسي للنجاح في بناء السلام. ويمكن للمجتمع الدولي التشجيع والتحفيز والتيسير. ولا يمكنه حل تلك المشاكل التي تتطلب إرادة وطنية وملكية وطنية.

غير أننا نعتقد أن من واجب المجتمع الدولي توفير القدرات الملائمة للسلطات الوطنية. والحلول والقدرات التي تسعى هذه السلطات إلى الحصول عليها هي تلك التي تمت تجربتها واختبارها في بيئات مماثلة في أماكن أخرى. وقد نجحت بلدان مثل الهند في التغلب على الكثير من التحديات التي فجرت هذه الصراعات. والإرث الاستعماري المشترك الذي أفرز هذه التحديات وخبرتنا وخبرات الدول الأخرى التي واجهت صعوبات مماثلة في غاية الأهمية للمشكلة التي نحن بصددها. ونجاح وحدة الشرطة المشكلة الهندية المؤلفة بالكامل من النساء في ليبريا هي مثال جيد للكيفية التي يمكن بها استثمار قدرات وخبرات بلدان الجنوب في حالات بناء السلام.

والمجتمع الدولي مسؤول أيضا عن توفير الموارد. وعمليات حفظ السلام المعقدة عادة ما يقاس عمرها بالسنوات. وعمليات بناء السلام ستستمر لعقود وتتطلب مستوى ملائما ويمكن التنبؤ به من الموارد على مدار فترات زمنية طويلة.

والهند تؤيد بقوة دور وأهمية الجهات الإقليمية في سيناريوهات ما بعد الصراع. ومما يثلج صدورنا كثيرا الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لبناء قدرات للتعمير بعد انتهاء الصراع. ونجاح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ينطوي على دروس كثيرة فيما يتعلق بتعزيز الملكية الوطنية.

ويجب على الأمانة العامة والصناديق والبرامج بذل جهد أكبر بكثير لكي تصبح جهات فعالة. ويتعين تعزيز مجموعات المهارات والخبرات المناسبة لهذه المجتمعات. في مناقشة سابقة، تكلمت بشأن الطابع البطيء لبيروقراطية الأمم المتحدة وأشرت إلى أن منظمة تحتاج إلى نحو ٢٠٠ يوم لشغل وظائف في الميدان لا يمكن أن تكون نموذجا جديرا بالاحتذاء فيما يتعلق ببناء المؤسسات.

وختاما، أود أن أشير إلى أن الهند تعمل بشكل ثنائي مع عدد من الدول بشأن جدول أعمال حفظ السلام/بناء السلام تلبية لمتطلباتنا الوطنية. كما أننا نسهم، جنبا إلى جنب مع وفدي البرازيل وجنوب أفريقيا، من خلال الآليات المتعددة الأطراف التي تنشط في مجال بناء السلام، وذلك على غرار المبادرة الثلاثية للهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. ونحن ملتزمون بهذه العملية وسنظل مشاركين فيها بشكل كامل.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا للممثل الدائم لألمانيا ولرؤساء التشكيلات القطرية للجنة بناء السلام، وهم الممثلون الدائمون للأردن والبرازيل وبلجيكا والسويد وكندا ولكسمبرغ، لإعداد التقرير عن أعمال الدورة الرابعة للجنة بناء السلام (S/2011/41). ونشكر الممثلين الدائمين لألمانيا ورواندا، الرئيسين السابق والحالي للجنة بناء السلام، على تقديمهما تقريريهما ورؤيتهما بشأن أدوار اللجنة.

ونرحب بنتائج السنة الرابعة بالفعل من عمل لجنة بناء السلام. وهذه الفترة ذات أهمية كبيرة لهيكل بناء السلام في الأمم المتحدة. وقد كُلل أول استعراض خمسي لأنشطة اللجنة بالنجاح. ويُنتظر أن تسهم نتيجته في زيادة تعزيز

فعالية اللجنة في تنسيق الأنشطة الدولية لبناء السلام وفي صياغة توصيات بشأن إعادة تأهيل الدول واستعادة الاستقرار الاقتصادي في البلدان الخارجة من المراحل الساخنة للأزمات.

وقد جرى عمل شامل في إطار التشكيلات القطرية. وتتمثل إحدى المزايا الكبيرة للجنة بناء السلام في قدرتها على إجراء حوار مباشر مع الحكومات الوطنية وعلى ضمان توليها الدور القيادي والمسؤوليات الرئيسية عن عملية بناء السلام. كما أننا نرى أدلة على المصداقية المتزايدة للجنة في إضافة بلدين جديدين إلى جدول أعمالها مؤخرا، وهما ليبريا وغينيا.

وفي السياق الأوسع لبناء السلام، نشير إلى صدور تقرير فريق كبار الاستشاريين المعني باستعراض القدرات المدنية الدولية في أعقاب الصراع والذي يتبع الأمين العام. ونواصل الاطلاع على الاستنتاجات والمقترحات الواردة في تلك الوثيقة. وموقفنا يقوم على أن الجمعية العامة واللجنة الخامسة التابعة لها ينبغي أن تضطلعا بالدور الرئيسي في أي عملية نظر في توصيات الفريق. وفضلا عن ذلك، نعتقد أن جانبا رئيسيا لمنظومة حفظ السلام الدولية يتمثل في إنشاء احتياطات من الموظفين المؤهلين تضم أفرقة وطنية من الخبراء المدنيين. وقد قدم الوفد الروسي إلى الأمانة العامة بالفعل قوائم بأسماء خبراء وطنيين في مختلف المجالات.

يعتبر الاتحاد الروسي بناء السلام أداة هامة لضمان تحقيق السلام والاستقرار الدوليين. وينبغي أن يقوم على مبدأ الملكية الوطنية لتحديد الأولويات والنهج لتنفيذها، وعلى بناء القدرات المؤسسية للدول التي تتلقى المساعدة الدولية. إن أصحاب المصلحة الوطنيين هم الوحيدون الذين يمكنهم كفالة تحقيق التنمية السلمية المستدامة. إن أحد العناصر الرئيسية لبناء السلام بعد انتهاء الصراع هو تأسيس القدرات المؤسسية الوطنية وبناؤها. وينبغي لذلك أن يصبح أولوية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها بالأفعال وليس الكلمات. ولن يكون تحقيق السلام والاستقرار الشاملين ممكنا إلا عندما تتولى مجمل الملكية الجهات الفاعلة الوطنية.

يعلق الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على أنشطة لجنة بناء السلام باعتبارها الآلية الاستشارية الفريدة المكلفة بتنسيق أنشطة بناء السلام في منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وصياغة استراتيجيات بناء السلام فضلا عن حشد التعاون الدولي من أجل إعادة الإعمار بعد انتهاء حالات الصراع. وفي الوقت نفسه، فإننا نقترح أن اللجنة يمكن أن تكون أكثر فعالية في تولي مهام بناء السلام وفي الإصلاح الاقتصادي – الاجتماعي المناطين حاليا بعمليات حفظ السلام. ونحن نعلق أهمية كبيرة على صندوق بناء السلام بوصفه آلية للتمويل الفوري يمكنها أن تسهم في جذب آليات طويلة الأجل للمساعدة في إعادة الإعمار والتنمية. وما يؤكد موقفنا تبرعنا السنوي للصندوق البالغ مجموعه مليوني دولار.

السيد موورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أشكر السفير فيتيغ على تقديم تقريره وعلى التزامه وقيادته حين كان مسؤولا عن لجنة بناء السلام. كما أشكر السفير غاسانا على بيانه، وأؤكد له دعمنا المستمر في مهمته الهامة. وأود أيضا أن أحيي بحرارة السفيرة فيوتي ورؤساء التشكيلات القطرية المخصصة الآخرين الحاضرين هنا خلال مناقشتنا.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته اللجنة على النحو الوارد في تقريرها (S/2011/41). على مدى السنوات الخمس الماضية، أثبتت اللجنة نفسها بوصفها منبرا هاما لتقديم المساعدة الدولية خلال عملية انتقال مجتمعات ما بعد انتهاء

الصراع نحو السلام الدائم. لدينا الآن نهج أكثر تركيزا يغلب عليه الطابع المواضيعي، وفهم أفضل للأولويات وكيفية مواءمة دور اللجنة ضمن مجموعة الأطراف الدولية الفاعلة الأوسع نطاقا، ولدينا كذلك، الدروس المستفادة من خمسة تشكيلات قطرية مخصصة، التي نعتقد أنها تجربة ستكون بالتأكيد ذات قيمة بالنسبة للتشكيلة التي أنشئت مؤخرا لجمهورية غينيا.

تفخر البرتغال بمشاركتها الفعالة في تشكيلات اللجنة الأربع، حيث إننا من المؤيدين الأقوياء للنهج الذي يأخذ في الاعتبار العلاقة بين الأمن والتنمية وآثارها على العمل المتكامل الذي يقوم به المجتمع الدولي في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع، التي هي هشة جدا. وتحتل لجنة بناء السلام مكانة فريدة لضمان أن التقدم الاقتصادي – الاجتماعي يؤدي دوره على نحو فعال كعنصر يسهم في تحقيق الاستقرار. في حالة غينيا – بيساو، كما سبق وذكرت السفيرة ماريا لويزا فيوتي، أود أيضا أن أؤكد على دور التشكيلة التابعة للجنة في العملية التي أدت إلى تخفيف عبء الديون لأن غينيا – بيساو حققت نقطة الإنجاز للبلدان الفقيرة المثقلة المحددة من صندوق النقد الدولي. إن تخفيف عبء الديون إلى جانب الشريحة الجديدة للدعم المالي من صندوق بناء السلام التي تمت الموافقة عليها مؤخرا، سيهيئ الظروف المؤاتية لحكومة غينيا – بيساو لكي تمضي قدما بالبرامج الاجتماعية والاقتصادية وتزيد من تعزيز المؤسسات الوطنية. وفي سياق الهشاشة السياسية، فإن دور لجنة بناء السلام هو بالتأكيد إسهام هام في تحقيق الاستقرار في ذلك البلد تحديدا، الذي يواجه، كما نعلم جميعا، عددا من التحديات الخطيرة.

أود الآن أن أركز على عدد من التحديات التي في رأينا تستحق اهتماما كبيرا. أولا، هناك تحد يواجه لجنة بناء السلام في إبداء قدرتها على التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى الموجودة في البلدان حيث تتدخل. وليس هناك من ينكر أن لجنة بناء السلام تمثل حفازا لتعبئة موارد المانحين، وتحديد أوجه العجز المالي والأولويات للمساعدة الدولية. بيد أنه ينبغي ترجمة هذا إلى عمل فعلي في الميدان. وإلى جانب قيام اللجنة بأعمال التخطيط العادية وتجسيد أولويات السلطات الوطنية، ينبغي لها أن تجري حوارا بصورة أكثر منهجية وفي وقت مبكر مع الجهات الفاعلة الأخرى، وأولا وقبل كل شيء مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وكذلك مع الشركاء الثنائيين والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية. ونلاحظ مع الارتياح أن هذه المسألة تمثل أحد الجوانب الرئيسية لخريطة الطريق لعمل اللجنة في عام ٢٠١١.

ثانيا، هناك التحدي المتمثل في زيادة مشاركة لجنة بناء السلام في مسائل التنمية. ويشير التقرير إلى وجود اتجاه متزايد لإدراج جوانب التنمية في الخطط ذات الأولوية، لا سيما فيما يتعلق بمشكلة البطالة بين الشباب، وهذه مسألة خطيرة قد تسبب زعزعة الاستقرار، خاصة في أفريقيا. غير أن انخراط اللجنة في هذا المجال يتطلب حوارا أكثر اتساقا مع وكالات التنمية لتعزيز نهج بناء السلام في جهود المساعدة التي تقدمها. وبالإضافة إلى توفير فرص العمل للشباب، هناك أيضا عدد من المسائل الأخرى مع إمكانات كبيرة من حيث عوائد السلام والاستقرار في الأجل الطويل. وتشمل هذه تعزيز الأنشطة الاقتصادية والصحة والتعليم، والمساواة بين الجنسين، فضلا عن التخفيف من آثار تغير المناخ.

وختاما، ينبغي أن نعمل من أجل تعزيز العلاقات بين اللجنة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة. عقدت الجمعية العامة يوم الاثنين مناقشة غنية جدا بشأن هذا التقرير نفسه (A/65/PV.79)، وأعتقد أنه يجب علينا أن نقدّر إسهامها في أفكارنا وجهودنا المبذولة لتعزيز بناء السلام. في ما يخص

مجلس الأمن، يتضمن التقرير، فضلا عن غيره من التقارير والوثائق الصادرة في كل تشكيلة من التشكيلات القطرية المخصصة، الكثير من المعلومات القيمة بشأن كيفية تغذية عمل اللجنة لمناقشات مجلس الأمن، أي المناقشات المتعلقة بإنشاء ولايات البعثات وتجديدها وإنجازها. وينبغي أن نعمل بشكل جماعي لتحسين أساليب عملنا لكي نستفيد بصورة منتظمة من نصائح رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة. وكان الحوار التفاعلي بشأن بوروندي، بمشاركة رئيس التشكيلة القطرية المخصصة التابعة للجنة، الذي دعت إلى إجرائه الرئاسة البرازيلية لمجلس الأمن الشهر الماضي، ممارسة ممتازة. وينبغي أن نطور أشكالا أخرى للحوار تخدم نفس الغرض وهو زيادة مشاركة لجنة بناء السلام مع المجلس.

وختاما، فإن نجاح لجنة بناء السلام في أداء مهمتها يمثل نجاحنا الجماعي في جهودنا نحو تحقيق السلام المستدام. ونحن ندرك التحديات التي تواجهنا في تحسين قدرتنا على معالجة مهام بناء السلام. فلنصبح ابتكاريين في التواصل وتصميم السبل المناسبة لمواجهة تلك التحديات.

السيد ميسوني (غابون) (تكلم بالفرنسية): إن وفدي يشكركم على إتاحة هذه الفرصة لمناقشة واستعراض التقرير (S/2011/41) عن أنشطة لجنة بناء السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ونشكر أيضا كل من السفير بيتر فيتيغ على عرضه الممتاز للتقرير وعلى مهارته في أداء مهامه كرئيس للجنة. ونود أيضا أن نعرب عن تمنياتنا بالنجاح الكبير لخلفه في منصبه الجديد، السفير غاسانا رواندا، وسوف نقدم له دعمنا الكامل.

وإذ ينظر وفد بلدي إلى الدور الأهم من أي وقت مضى الذي تؤديه اللجنة في تعزيز عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع، فإنه يرحب بالالتزام الذي أعرب عنه باسم المجتمع الدولي لتعزيز قدرات اللجنة ومواردها لكي تتمكن من العمل على نحو أكثر فعالية في الميدان. وفي ذلك السياق، نرحب بالعمل الذي قام به الميسّرون المشاركون – الممثلون الدائمون لكل من أيرلندا والمكسيك وجنوب أفريقيا – في استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام وذلك بهدف جعلها أكثر قدرة على النهوض بوظائفها. وأغتنم هذه الفرصة لأشكرهم على عملهم، ونحن نرحب بأن التوصيات التي انبثقت عن مشاوراتهم بدأت اللجنة بالفعل تنفيذها، كما يشهد التقرير قيد المناقشة.

هناك نوعان من المسائل التي نعتبرها بالغة الأهمية: أولا، الشراكات التي يجب على اللجنة إقامتها مع مختلف الجهات المعنية في عملية بناء السلام، والدور المركزي الذي يجب أن يضطلع به البلد المضيف في تلك العملية. فيما يتعلق بالنقطة الأولى، فإن وفدي يرحب بالخطوات التي اتخذتها اللجنة فيما يخص المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة.

وبالمثل، فإن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بل ومع جميع الأطراف الفاعلة الأخرى المعنية بأنشطة بناء السلام، أمر أساسي. لذلك، ينبغي أن يكون بناء السلام نقطة محورية في الحوارات التي تعقدها الأمم المتحدة بصورة دورية مع المنظمات الإقليمية. والتعاون المستمر للجنة مع تلك الكيانات عامل أساسي في الجهود الرامية إلى تحسين تعبئة الموارد، وأهم من ذلك، في تنسيق الأعمال ومواءمتها في الميدان بفعالية أكبر. وفي هذا السياق، ندعم علاقة اللجنة مع الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة، ومجلسنا والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي مجلس الأمن، نقر بأن الروابط بين حفظ السلام وبناء السلام تتنامى وتتطلب أن تكون اللجنة أكثر فعالية في القيام بدورها الاستشاري إزاء إدارة بعثات حفظ السلام. وعلى سبيل المثال، فإننا نؤيد توصيات اللجنة المقدمة إلى

المجلس بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتدعو تلك التوصيات إلى زيادة الدعم المالي لتثبيت الاستقرار في البلد، كما تدعو الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى تقديم مراقبين عسكريين لعمليات نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإلى تواجد عسكري دون إقليمي لبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، يرى وفدي من الأهمية أن يشير إلى أن بناء السلام لا يمكن أن يتحقق بدون مشاركة البلد المتلقي. والواقع، إن الملكية الوطنية وتعزيز القدرات الموجودة هما الركيزتان الرئيسيتان لعملية انتعاش البلدان الخارجة من الصراع.

وتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى، وبلدي، غابون، عضو فيها، يمكن أن تستخدم كمثال جيد، مرة أخرى. والواقع، إن الإطار الاستراتيجي لبناء السلام وورقة استراتيجية الحد من الفقر قد أعدتهما حكومة أفريقيا الوسطى، بالشراكة مع اللجنة. وفي هذا السياق، نقترح أن ينظر المجلس في دور اللجنة المحتمل في السودان من حيث مسائل ما بعد الاستفتاء.

إن الملكية الوطنية أو المحلية، وهي عنصر أساسي في الاستراتيجية التي اعتمدتها اللجنة، ينبغي أن تتجاوز المجال الحكومي. ولذلك، ينبغي أن تشارك كل شرائح السكان في البرامج التي تطلق في إطار عملية بناء السلام. ومسائل عمالة الشباب وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وحالة المجموعات الضعيفة مثل النساء والفتيات يجب أن تولى أولوية قصوى. وينبغي إيلاء الاهتمام أيضاً لمسألة الحوكمة السياسية في أعمال اللجنة، لأنها عامل يمكن أن يكون له دور في أي عودة للصراع. وكان هذا هو القصد من وراء استعراض عام ٢٠٠٩ للمبادئ التي يسترشد بها في صندوق بناء السلام، والذي أُجري لضمان أن يكون الصندوق قادراً على الاستجابة للاحتياجات الحقيقية. ويجب أن تؤخذ القدرات الوطنية الموجودة في أنشطة بناء السلام في الاعتبار على نحو أوفى.

وحيث أن المجتمع الدولي لا يُطالَب في العادة بأن يبقى في بلد خارج من الصراع إلى أجل غير مسمى، قد يكون من المفيد لمثل هذا البلد في المستقبل أن يعمل مع البلدان المعنية لوضع خطة عمل ذات أولوية لإحلال سلام مستدام. وينبغي أن تشمل خطة العمل إصلاح القطاع الأمني، والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، وعمالة الشباب، والمصالحة الوطنية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون. وينبغي لأنشطة اللجنة ألا تخلق حالة من التبعية المحلية التي قد يتعذر معها مغادرة المجتمع الدولي.

وأود أن أسلط الضوء على التحديات والمسائل التي تستحق إمعان النظر فيها من حيث دور اللجنة. أولاً، كيف يمكن التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة بطريقة لا تعقد سير العمليات، وكيف يمكن التوفيق بين نهج وأساليب عمل الأطراف الفاعلة المختلفة. وكيف يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار على نحو أفضل الخصائص المميزة لكل حالة. وكيف يمكن ضمان المشاركة على المستوى الوطني حتى لا تقتصر الملكية على النخبة فحسب.

أخيراً، أؤكد مرة أخرى دعمنا للجنة بناء السلام التي تقوم بدور متزايد الأهمية في جهود المجتمع الدولي لمساعدة البلدان التي دمرها الصراع على التعافي.

السيد بروبليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود، بدوري، أن أشكر السفيرين ويتيغ وغاسانا على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين.

في البداية، أود أن أؤكد أن البوسنة والهرسك تعتبر لجنة بناء السلام أحد أهم مكونات الهيكل الأمني في الأمم المتحدة. وخلال الأشهر القليلة الماضية، عقدت عدة نقاشات

هامة واتخذت مبادرات تستهدف تعزيز تماسك مشاركة الأمم المتحدة وفعاليتها في أنشطة بناء السلام. وبالتالي، فإن الطابع المتطور للجنة بناء السلام ما فتئ يركز اهتمام المجتمع الدولي على البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

ونعتقد أنه بغية تحسين أثر اللجنة على أرض الواقع، فإن وجود رؤية مشتركة للانخراط في بلد ما أمر أساسي. ومن المهم أيضاً بناء وتعزيز شراكات مع الأطراف الفاعلة الرئيسية في بناء السلام ومع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي إطار تلك العملية، ينبغي أن ينصب التركيز على الانطلاق من الاستراتيجيات والأولويات الوطنية القائمة بغية تعزيز الملكية والقدرات الوطنية. وثمة مسألة هامة أخرى تتمثل في تحديد الثغرات الحساسة في التمويل والسياسات العامة وتعبئة الموارد من المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين لمعالجة تلك الثغرات بطريقة حسنة التوقيت ومرنة ويمكن التنبؤ بها. وتقسيم الأدوار والمسؤوليات أساسي لتحقيق التواصل ما بين الأنشطة القصيرة الأمد فيما بعد الصراع والتصورات الطويلة الأمد، بما يفضي إلى السلام والتنمية المستدامين.

وفي هذا السياق، فإن قياس أثر أنشطة بناء السلام في الميدان أمر أساسي. وإجراء استعراضات للأطر الاستراتيجية لبناء السلام والجهود الرامية إلى مواءمتها مع الآراء المعرب عنها في أوراق استراتيجية الحد من الفقر يمكن أن تكون أنشطة مهمة تفضي إلى تخطيط أفضل وتحقيق أكبر للنتائج على أرض الواقع.

ونرى أيضاً أن الأمر يتطلب مزيداً من التفاعل بين التشكيلات القطرية للجنة والحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة بغية ضمان اتساق الجهود الجماعية وتعاضدها. وبصفة خاصة، فإن تلك العملية تنطوي على تعزيز المسؤولية المشتركة بين البلدان المعنية والشركاء الدوليين، وتعزيز التخطيط المتماسك لاستراتيجيات بناء السلام وتمويل بناء السلام وتعبئة القدرات والخبرات. ونشدد على أن التخطيط لبناء السلام يجب ألا يكون عملية مرتبطة بالعرض. بل على النقيض، يجب أن يكون مركزاً ومنصباً على احتياجات البلد المضيف.

ونحن نرى أنه ينبغي تعزيز التعاون بين اللجنة وصندوق بناء السلام من خلال مشاورات وحوارات معززة بغية توفير دعم مستدام للبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة ومواءمة مشاركتها مع خطط الصندوق.

أما بالنسبة للتشكيلات القطرية، فقد واصلت اللجنة زيادة مشاركتها من خلال دعم العملية الانتخابية في بوروندي والأنشطة المتصلة بعناصر بناء السلام في برنامج التغيير لحكومة سيراليون، بما في ذلك الحكم الرشيد وسيادة القانون وعمالة الشباب. ونرحب بجهود اللجنة التي دعمت إدماج الولاية السياسية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون مع الولايات الإنمائية لوكالات الأمم المتحدة، بحيث أصبح برنامج التغيير إطاراً مركزياً للسلام والتنمية للمجتمع الدولي.

ونرى أن المشاركة في غينيا - بيساو ستساعد في بناء حوكمة ديمقراطية وفي معالجة فعالة للتحديات الرئيسية التي تواجه البلد، بما فيها تعزيز المؤسسات المدنية للقطاع الأمني. أما فيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، فسوف يتعزز الدعم لأولويات بناء السلام التي حددتها اللجنة والحكومة والمجتمع المدني.

لقد أسهم العمل البناء للجنة في إضافة عضوين جديدين إلى برنامج عملها: ليبريا وغينيا - بيساو. ونعتقد أن صكاً جديداً للمشاركة، وبيان الالتزامات المتبادلة، سيسهم في تعريف أفضل للمخاطر والتحديات الرئيسية التي تواجه عملية بناء السلام، وبالتالي سيعجل بعملية المشاركة.

ومع ذلك، فإن تعزيز الملكية الوطنية وبناء القدرات لوطنية من شأنه أن يرسي أسس النمو الاقتصادي وتوطيد السلام والتنمية المستدامة.

والبوسنة والهرسك ترحب بممارسة دعوة رؤساء التشكيلات القطرية لمخاطبة المجلس. وهذا أمر هام ليس لدور اللجنة في تسليط الضوء على تشابك العلاقة بين الأمن والتنمية فحسب، بل وتأكيد النتائج الملموسة التي حققتها اللجنة في بلد بعينه.

وفي ضوء استعراض لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٠، لا بد من تطوير آلية عملية لمتابعة التقدم المحرز في عمل اللجنة فيما يتعلق بوضع وثيقة تخطيط موحدة لبلد بعينه، وتكثيف جهود تعبئة الموارد والجوانب التنموية لبناء السلام والأنشطة المشتركة مع صندوق بناء السلام.

وأخيرا، بينما نؤكد أن هناك الكثير مما تحقق في الماضي، نرى أنه ينبغي للجنة حتى تحقق نتائج أفضل أن تجري تحليلا أفضل، وأن تسدي المشورة الهامة للأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وأن تحسن أساليب عملها والربط بين العمل في المقر والعمل في الميدان. وستظل البوسنة والهرسك على التزامها الكامل بتقديم الدعم لعملها.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير فيتيغ على عمله الممتاز كرئيس للجنة بناء السلام في ٢٠١٠ والسفير غاسانا على ما أبداه من همة في تسلمه ذلك الدور.

ونعرب اليوم عن ترحيبنا مع الارتياح بتقرير اللجنة (S/2011/41). وقد كان العام ٢٠١٠ عاما هاما بالنسبة للجنة، التي رأت سياساتها تصبح أكثر نضجا وأهدافها أفضل تحديدا. ويسرنا أن نلاحظ ما تثيره اللجنة من الاهتمام. وقد شهد هذا العام وضع مشروع طموح للإصلاح بقيادة سفراء أيرلندا وجنوب أفريقيا والمكسيك. ونود أن نؤكد مجددا دعمنا لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، وبخاصة خريطة الطريق لعام ٢٠١١ التي وضعت بقيادة ألمانيا. ونشجع الرئاسة الجديدة على أن تدرس إمكانيات إقامة شراكات جديدة مع المؤسسات المالية، ولا سيما مصرف التنمية الأفريقي.

وتأكدت جاذبية اللجنة بإضافة ليبريا إلى جدول أعمالها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وغينيا في شباط/فبراير ٢٠١١. ونود أن نذكّر بالتزامنا تجاه هذين البلدين ونشجعهما بقوة على مواصلة المسيرة نحو السلام والديمقراطية.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا بد أن نضع في اعتبارنا أن التوصيات الواردة في تقرير الميسرَيْن المشاركين لم تنفذ بعد، وأنه ما زال يتعين على اللجنة أن تجد وضعها في منظومة الأمم المتحدة. فما زالت الدول الخارجة من الصراع في كثير من الأحيان تنظر إلى اللجنة باعتبارها جهة مانحة إضافية. غير أن القيمة المضافة الفعلية للجنة تكمن في وظائفها المتعلقة بالدعم السياسي والدعوة. وأشدد على أن اللجنة هي أولا وقبل كل شيء منصة سياسية. وفي هذا السياق، لكي تتمكن اللجنة من إبقاء الاهتمام الدولي مركزا على البلدان الخارجة من الصراع، ينبغي أن يتوافر لدى البلدان المضيفة الاستعداد لبذل التزامات حقيقية، لأن بناء السلام لا ينتهي بالنجاح في إجراء انتخابات ديمقراطية.

ومن هنا فقد تعين على البلدان الستة المدرجة في جدول أعمال اللجنة أن تكثف من جهودها، بدعم من تشكيلات اللجنة القطرية المخصصة. وأما بالنسبة للبلدان المضيفة، فإن إدراجها في جدول الأعمال يمثل بداية عملية طويلة لا يمكن لغير السلطات الوطنية أن تختتمها. ويلزم أن تتجسد الملكية الوطنية، التي كثيرا ما يجري إبرازها، في تنفيذ برامج طموحة لتعزيز الحوكمة، وفي جهود مكافحة

الفساد وفي إصلاح قطاع الأمن، وفي سيادة القانون، والمصالحة الوطنية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على تقرير جان ماري غينو عن تنمية القدرات المدنية (S/2011/85). ويعد هذا التقرير خطوة هامة، نود أن ندعمها. ويمكن تنفيذ العديد مما جاء فيه من مقترحات على الفور، ونشجع الأمانة العامة على أن تبدي شيئا من الطموح في تنفيذه. بيد أن بعض التوصيات يتعين التصديق عليها من قبل الدول الأعضاء في المجتمع الدولي كافة. ولذا سيكون من المهم بناء توافق في الآراء يتجاوز الانقسامات التقليدية.

إن لجنة بناء السلام هي أكثر هيئات الأمم المتحدة تمثيلا وشرعية لأغراض تعزيز بناء القدرات المدنية الوطنية، والتعاون الثلاثي – فيما بين المنظمات الدولية والبلدان المانحة والبلدان المضيفة – والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، نرى أن تنظر اللجنة التنظيمية للجنة في إضافة تقييم لهذا التقرير الابتكاري الأخير إلى جدول أعمالها في المستقبل القريب.

السيد دن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير ويتيغ على إحاطته الإعلامية وعلى التزامه إزاء بناء السلام ولجنة بناء السلام. وأود أيضا أن أشكر السفير غاسانا على قيادته هذا العام، ورؤساء التشكيلات القطرية المخصصة للجنة بناء السلام، الذين يسهلون عمل اللجنة في الميدان وفي نيويورك. والولايات المتحدة مستمرة في دعمها الكامل للجنة.

إن تعزيز السلام المستدام من صميم عمل الأمم المتحدة. وتواصل لجنة بناء السلام اكتساب القوة كمؤسسة. وهي تؤدي دورا بالغ الأهمية بعدة طرق هامة، بتوجيه اهتمامنا إلى البلدان الخارجة من الصراع؛ وإسداء المشورة، واقتراح استراتيجيات لبناء السلام المستدام بعد أن يسكت هدير المدافع. ونثني على اللجنة لما تبذله من جهود لمعالجة الكثير من المآخذ التي تم تبينها في الاستعراض السنوي للعام الماضي، ونعرب عن تقديرنا للتقدم الذي أحرزته هذا العام، ولا سيما في البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

ونثني على جهود اللجنة لتخفيف العبء الإداري عن كاهل الذين تأمل في أن تساعدهم بزيادة الاستفادة من عمليات ووثائق التخطيط الاستراتيجي القائمة. وقد رأينا هذا في سيراليون، حيث واءمت اللجنة بين مشاركتها وبين خطة الحكومة للتغيير واستغلت خبرة الجهات الفاعلة الدولية والهيئات الإقليمية وتجربتها لمعالجة سوء الإدارة وبطالة الشباب وتفشي الاتجار بالمخدرات. ورأينا ذلك مرة أخرى في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث صممت اللجنة إطارها الاستراتيجي ليتوافق مع الاستراتيجية التي وضعها هذا البلد للحد من الفقر. كما رأيناه في بوروندي، حيث عملت اللجنة بالتعاون مع أصحاب المصلحة على الصعيد الدولي لضمان حرية الانتخابات ونزاهتها، وحيث ثبت ما لعمل اللجنة على دعم الحوار السياسي بين عناصر الحزب الحاكم والمعارضة من أهمية خاصة بينما توطد بوروندي دعائم السلام فيها.

ونشيد أيضا بالبداية السريعة للجنة في ليبريا. فقد أضيفت ليبريا إلى جدول أعمال اللجنة في غضون ستة أشهر من تقدم ذلك البلد بطلبه، وتمت المصادقة من جانب اللجنة وحكومة ليبريا على بيان مبتكر بالالتزام المتبادل. وقد بدأت ليبريا بالفعل، بمساعدة من اللجنة، في تشييد أول مركز من خمسة مراكز للأمن الإقليمي بغية التصدي للأسباب الجذرية للصراع على مستوى المجتمع المحلي والمساعدة على نقل إدارة الأمن من بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى حكومة ليبريا في السنوات المقبلة.

ونعرب كذلك عن تقديرنا للجهود التي يبذلها الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، الذي يتبادل وينشر المعلومات وقصص النجاح في المجالات ذات الأولوية الرفيعة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. ونحث الفريق العامل على مواصلة تعزيز الحوار الهادف وربط مناقشاته والنتائج التي يتوصل إليها بالبرامج في الميدان بطريقة أكثر مباشرة. وهذه العلاقات ضرورية إذا أريد إدماج الدروس القيمة التي يطرحها الفريق العامل في أعمال اللجنة الجارية.

وعلى الرغم من هذا التقدم الكبير، ما زالت اللجنة تواجه تحديات حقيقية. فلكي توفر خدمة أفضل بوصفها السلطة الرائدة في مجال بناء السلام، يجب عليها أن تجتهد في ربط الطموحات الموجودة في نيويورك بالبرامج والقيادات الوطنية في الميدان. كما يجب أن تحسن التنسيق مع المؤسسات الدولية بشأن عمليات تقييم الاحتياجات والبرامج في البلدان الخارجة من الصراع. وينبغي أن تواصل اللجنة تعزيز الملكية الوطنية من خلال التركيز المبكر على تنمية القدرات الوطنية وقياس ما يحدثه بناء السلام من أثر في الميدان.

ونرى أيضا أن تعمل اللجنة بشكل أوثق مع شركائها الرئيسيين، لا سيما المؤسسات المالية الدولية. وسيتيح هذا للجنة الإفادة بالخبرة والمعارف لدى المؤسسات الشريكة والعمل على تحقيق الأهداف المشتركة من أجل تحقيق السلام المستدام. ولا بد أيضا أن نعمل على التوصل إلى رؤية متسقة وعلى تنسيق الجهود بين جميع الجهات الفاعلة في البلدان التي يكون للأمم المتحدة فيها وجود لبناء السلام. ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية لتحقيق هذه الرؤية في العمل عن كثب مع القيادة داخل البلدان الخارجة من الصراع. وكلما واصلت اللجنة النمو وإضافة المزيد من البلدان إلى جدول أعمالها، ازدادت أهمية امتلاكها قدرات بناء السلام اللازمة لدفع عجلة السلام والأمن الدوليين وتحسين فرص النجاح في البلدان الخارجة من الصراع.

والوقت المواتي لذلك هو الآن، بينما يزداد عدد البلدان التي تلجأ إلى الأمم المتحدة التماسا للموارد والمساعدة في التعامل مع الصراع. ويجب أن تواصل اللجنة بالإضافة إلى التقدم الذي أحرزته لمساعدة البلدان المدرجة في جدول أعمالها على بناء سلام يتسم حقا بالدوام.

السيد ماشابين (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة بشأن تقرير لجنة بناء السلام (S/2011/41). ونود أن نعرب عن خالص امتناننا للرئيس السابق للجنة بناء السلام، السفير فيتيغ، على قيادته للجنة خلال السنة الماضية. كما نشكر رؤساء التشكيلات القطرية الخمس لبوروندي وسيراليون وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا وليبريا، على تفانيهم وعملهم الشاق. ونشكر مكتب دعم بناء السلام على دعمه القيّم للجنة.

وجنوب أفريقيا تتطلع إلى قيادة الرئيس الجديد للجنة بناء السلام، السفير غاسانا، الممثل الدائم لرواندا. ووفد بلدي على استعداد للإسهام بشكل ملموس في أنشطة بناء السلام من خلال عضويتنا في التشكيلة القطرية السادسة.

إن لجنة بناء السلام تسهم، منذ إنشائها، إسهاما كبيرا في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام. وإضافة ليبريا وغينيا مؤخرا إلى جدول أعمال اللجنة هو مؤشر آخر على أهمية عمل اللجنة. ومع ذلك، لا يزال يتعين علينا القيام بالمزيد إذا ما أردنا بلوغ الهدف المتمثل في منع انتكاس البلدان إلى الصراع وبناء سلام دائم.

ونرحب بالدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي للجنة من خلال التشكيلات القطرية التابعة لها. وقد حصلت الدول الخمس المدرجة حاليا في جدول أعمال لجنة بناء

السلام على المساعدة بطرق مختلفة، بما في ذلك من خلال صندوق بناء السلام وغيره من البرامج. وقامت اللجنة بدور حاسم في بوروندي وفي جمهورية أفريقيا الوسطى بتقديم الدعم للعمليات الانتخابية وتعبئة الموارد المالية لسد فجوة التمويل في الميزانيات الانتخابية. وكان لإسهام اللجنة ذاك فضل كبير في ضمان إجراء انتخابات ناجحة في البلدين.

وتحسن تفاعل اللجنة مع مجلس الأمن. غير أنه لا يزال هناك مجال لمزيد من التحسين. ومازلنا نعتقد أن لجنة بناء السلام لها دور حاسم في تقديم المشورة لمجلس الأمن بشأن عناصر بناء السلام التي يمكن إدراجها في ولايات بناء السلام. ونحن على يقين بأن هذه المشورة هامة لتعزيز جهود المجلس لبناء السلام.

ونشجع اللجنة على مواصلة تعزيز علاقتها مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونقدر الجهود التي تبذلها اللجنة لإقامة تعاون وشراكة مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة من خلال أنشطة التوعية. وتعتقد جنوب أفريقيا أن لجنة بناء السلام يمكنها تحسين تقاريرها أيضا بزيادة التركيز على المجالات الخمسة التالية والتفكر فيها.

أولا، ينبغي لها أن تركز على تحسين تنسيق مبادرات بناء السلام بين أصحاب المصلحة. ثانيا، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لإبراز دور المرأة والمجتمع المدني في بناء السلام، بما في ذلك توفير القيادة بشأن قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ثالثا، ينبغي أن يركز التقرير على زيادة تعزيز التعاون وتبادل المعلومات. وعلى سبيل المثال، ينبغي تشاطر الدروس المستفادة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من هيئات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. رابعا، ينبغي التأكيد على دور السلطات الإقليمية وأصحاب المصلحة في عمليات بناء السلام. وفي هذا السياق، فإن الملكية المحلية وتحديد الأولويات محليا يصبحان مهمين، ويمكن عمل المزيد بصورة مشتركة بالتشاور مع السلطات في البلدان الخارجة من الصراع. خامسا، ينبغي أن يتضمن التقرير أيضا تفاصيل عن الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة في شراكة مع المؤسسات المالية الدولية. وتلك الشراكة هامة بالتأكيد في ضوء الصلة بين السلام والأمن.

وصندوق بناء السلام يقدم مساعدة حاسمة للبلدان الخارجة من الصراع. وجنوب أفريقيا تشجع على زيادة التفاعل والتعاون بين لجنة بناء السلام والصندوق في التحقق من الكيفية التي يمكن بها تقديم مساعدة مالية للبلدان الخارجة من الصراع وفقا لأولوياتها ورؤيتها الوطنية. ومن الأهمية بمكان استمرار التكامل القائم بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام والمحافظة عليه. وتعتقد جنوب أفريقيا أن مكتب دعم بناء السلام، في شراكة مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، يضيف قيمة هائلة لجهود بناء السلام.

وختاما، نأمل مخلصين أن تضيف توصيات استعراض عملية بناء السلام لعام ٢٠١٠ قيمة لعمل اللجنة من خلال تعزيز وتحسين التماسك والتنسيق والتعاون، بما في ذلك عن طريق تعزيز العلاقات بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة وغيرها من الشركاء.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن تقديري للسفير فيتيغ، الرئيس السابق للجنة بناء السلام، على إحاطته الإعلامية وعلى تقرير لجنة بناء السلام (S/2011/41). وعمله على رأس اللجنة جدير بالثناء والتقدير. وأود أيضا أن أشكر السفير غاسانا، الرئيس الحالي، وأن أتمنى له كل النجاح.

تظهر أنشطة لجنة بناء السلام خلال السنة والنصف المنقضية التقدم الهام الذي أحرزته في تنفيذ ولايتها وضرورة

اتخاذ خطوات شاملة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بالتوصيات التي أسفر عنها استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

وتعدد الجهات المشاركة في بناء السلام يبرز الحاجة المستمرة إلى تحديد مجالات العمل المشترك والتعاون والتنسيق وذلك لتفادي الازدواجية في الجهود وتعزيز التآزر وتحقيق أفضل استفادة ممكنة من الموارد المتاحة. وفي هذا الصدد، نؤكد على الدور القيادي الذي تضطلع به اللجنة في تحقيق الاستفادة القصوى من القدرات المتاحة في الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومجتمع المانحين، وفي تكوين الشراكات وتحسين التنسيق مع الكيانات المشاركة في تلك المبادرات. ولذلك، فإننا نقدّر التعاون بين اللجنة والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، وخاصة الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حق قدره.

وبإضافة ليبريا وغينيا مؤخرا إلى جدول أعمال اللجنة، فإن الحاجة الملحّة إلى الملكية الوطنية باتت أوضح من أي وقت مضى، بالنظر إلى أن دور المجتمع الدولي يتمثل في المساعدة على إيجاد عملية وطنية على أساس الاحتياجات التي يحددها البلد المعني. وتحققت خطوة هامة إلى الأمام في تنفيذ هذا المبدأ بإصدار بيان الالتزامات المتبادلة في ليبريا. ونشجع لجنة بناء السلام على مواصلة تركيز أنشطتها على هذه المبادرات.

تمثّل جزء محوري من استعراض أعمال لجنة بناء السلام في علاقتها المؤسسية مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. وداخل المجلس، ينبغي بذل المزيد من الجهود للسعي إلى مشاركة رؤساء التشكيلات في الجلسات التي ننظر خلالها في حالة بناء السلام في البلدان المعنية، وذلك لتنسيق عمل وكالات الأمم المتحدة في الميدان وتحسين التخطيط ولكي نحدد بوضوح الإجراءات الواجب اتخاذها بخصوص عناصر بناء السلام في وقت مبكر في عمليات حفظ السلام.

ونحن نرحب باعتزام اللجنة تقديم المزيد من التقارير التحليلية التي تعالج مسائل مثل استخدام وتعزيز القدرات الوطنية واستدامة الموارد. وينبغي أن تقيم التشكيلات هذه المسائل وغيرها بطريقة شاملة، وذلك لتعزيز تقييم الأنشطة ضمن الاختصاصات المحددة في ولاياتها.

وأخيرا، أود أن أشدد على ضرورة زيادة التزامنا السياسي والاقتصادي والتقني حيال اللجنة. وبالدعم القوي وحده سنكون قادرين على تطوير كامل إمكانات اللجنة ومنحها دورها السليم في منع الانتكاس إلى الصراع.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): إن وفد بلدي يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام (S/2011/41). وأود أن أضم صوتي إلى أصوات زملائي الذين أعربوا عن تقديرهم للسفير بيتر فيتيغ على إحاطته الإعلامية وخصوصا لإسهامه الرائع في دوره السابق بصفته رئيس لجنة بناء السلام. وأود أيضا أن أشكر السفير غاسانا، الرئيس الحالي، على أفكاره المتعمقة. ونريد أن نؤكد له دعمنا الثابت له في مسؤولياته الجديدة.

في العام الماضي، أتيحت لنا فرص عديدة لنفهم بشكل أفضل كيف يتداخل عمل مجلس الأمن مع أهداف بناء السلام. لقد أثرى هذا المجلس، خلال تحقيق الغايات الأمنية، إدراكه لكيفية إمكاننا الإسهام في تحقيق التنمية الطويلة الأجل من خلال أنشطة بناء السلام. كانت مناقشات المجلس الأخيرة بشأن بناء السلام فور انتهاء الصراع ومشاركة المرأة في بناء السلام وبناء المؤسسات وترابط الأمن والتنمية جميعا فرصا رائعة مكنت المجلس من بلورة تقدير أكبر للدور الذي نضطلع به في جدول أعمال

بناء السلام. وفي الواقع، إن كل هذه المناقشات شهادة على قيمة بناء السلام كأداة من أدوات الدبلوماسية الوقائية.

إن استعراض القدرات المدنية الدولية واستعراض الخمس سنوات لهيكل بناء السلام ينسجمان انسجاما تاما مع الاستنتاجات الواردة في التقرير السنوي للجنة بناء السلام. إن ما تخلص إليه نيجيريا من نظم العمل الثلاثة هذه هو الأهمية الشاملة والحاسمة للتعاون. ويتضح من عمل جميع التشكيلات التابعة للجنة أنه لا يمكن تحقيق أهدافها بمعزل عن مشاركة الأطراف الفاعلة الرئيسية الأخرى، بما في ذلك الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها وصناديقها والمجتمع المدني.

لقد ثبت أن ليبريا حالة رائعة للتعاون والابتكار. إن حكومة ليبريا، باعتماد بيان الالتزامات المتبادلة، ترسخ وجودها في مقعد القيادة بالنسبة لتحديد الأولويات وكفالة استناد تقديم الخدمات إلى الطلب. وتشهد هذه الجهود التعاونية، التي تؤكد على الملكية الوطنية، بالتزام تشكيلة ليبريا وبرؤية اللجنة ذاتها.

ويبقى تعاون المنظمات الإقليمية عنصرا ضروريا من عناصر بناء السلام وعنصرا علينا أن نشجعه في هذا المجلس. ونرحب، على سبيل المثال، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي، في جملة أمور، في سد الفجوة في تمويل انتخابات بوروندي عام ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أن اجتماع آذار/مارس ٢٠١٠ بشأن الشراكة من أجل بناء السلام، الذي حضره ممثلو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، كان منتدى مهما لاستكشاف إمكانية إقامة شراكات أقوى وأكثر بقاء لبناء واستدامة السلام في المجتمعات الهشة أو المتأثرة بالصراعات، والدعوة إلى إقامتها.

وإذا تمكنا من تحديد سبل أكثر فعالية لتعبئة الموارد لمبادرات بناء السلام في أفريقيا وتحديد الأولويات المناسبة لبناء السلام، فإن البلدان الخارجة من الصراعات سوف تستفيد بصورة أفضل من منظومة الأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق، تؤيد نيجيريا تأييدا تاما الاجتماع السنوي المشترك للجنة بناء السلام ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي يعقب الاجتماع التشاوري لأعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ونعتقد أن هذين الاجتماعين يمكن أن يساعدا في سد الفجوة المتأصلة في معالجة الصلة بين حفظ السلام وبناء السلام، وفي الحقيقة، العلاقة الأوسع بين الأمن والتنمية في أفريقيا.

لقد استفاد الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة من التجارب الوطنية ليبرز الدور المحوري للجوانب الإنمائية لبناء السلام. إن الحد من بطالة الشباب وتطوير الأنشطة المدرة للدخل وتخفيف الديون والتدريب على اكتساب المهارات وتعزيز تمكين المرأة والتمكين الاقتصادي استراتيجيات ضرورية لوضع أساس اقتصادي متين من أجل السلام والاستقرار. وعلى هذا الأساس، وافقت نيجيريا على تقديم ٠,٧ وحدة حسابية لتخفيف عبء الدين في إطار صندوق نيجيريا الاستئماني لصالح بوروندي وتوغو.

ورغم المكاسب الكبيرة التي تحققت في بناء السلام في هذه الفترة المشمولة بالتقرير، فمن الواضح أنه لا تزال هناك تحديات متبقية في دول مثل غينيا - بيساو - كما ستشهد السفيرة فيوتي - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي غينيا - بيساو، نتطلع إلى نتائج البعثة المشتركة المقررة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. نحن نعتقد بحق أن غينيا - بيساو يمكن أن تتغلب وستتغلب على تحديات إصلاح قطاعها الأمني حتى يتسنى للبلد الاستفادة من المكاسب التي حققتها لجنة بناء السلام، والجماعة الاقتصادية

لدول غرب أفريقيا والأطراف الفاعلة الأخرى في السعي من أجل تحقيق الحكم الديمقراطي.

ونتقبل أن هناك تحديات خطيرة يتعين التصدي لها في جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة التالية للإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ولا بد، تحديدا، أن تعيد التشكيلة ترتيب أولويات دعمها لجهود الحكومة في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبناء القدرة المؤسسية. ورغم أنه لا شك في أن هذه التحديات جسيمة، فإننا نشدد على أنه يمكن التغلب عليها عن طريق العمل المتضافر والجماعي. ونعتقد اعتقادا راسخا أن لجنة بناء السلام هي أفضل من بمقدوره توحيد جهود جميع أصحاب المصلحة بغية وضع الاستراتيجيات المناسبة لمساعدة البلدان الخارجة من الصراعات.

لقد بينت لجنة بناء السلام بالفعل، كما اعترفنا جميعا، فعاليتها في تسخير نقاط القوة لمختلف الجهات الفاعلة الإنمائية والأمنية. إن لجنة بناء السلام تستطيع تعبئة موارد المجتمع الدولي ومعرفته وإرادته السياسية، وقد عبأتها بطريقة تعزز مسعى مجلس الأمن من أجل السلام الدائم. ولذلك نقدم دعمنا والتزامنا التامين بجهودها ونثق أننا سنحقق قريبا أقصى استفادة من إمكانات لجنة بناء السلام، وفي نهاية المطاف، نحقق الأهداف الأساسية التي أنشئت من أجلها.

السيدة زيادة (لبنان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة، كما أود أن أشكر السفير فيتيغ على رئاسته القديرة للجنة بناء السلام في عام ٢٠١٠ وأن أعرب للرئيس الحالي للجنة بناء السلام، السفير غاسانا، عن أطيب تمنياتي بالنجاح في مساعيه.

لقد تحققت نتائج ملموسة من خلال مشاركة لجنة بناء السلام في الحالات القطرية. إن لجنة بناء السلام أثبتت، بدءا من الدور الداعم الذي اضطلعت به خلال الانتخابات في بوروندي إلى التنشيط الاقتصادي الذي ساعدت في تعزيزه في سيراليون، قيمتها المضافة باعتبارها المنتدى الرئيسي لأنشطة بناء السلام داخل منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تعكس الطلبات المستمرة من جانب البلدان الخارجة من الصراعات من أجل إدراجها في جدول أعمال اللجنة مستوى التوقعات المرتبطة بها.

غير أنه لا تزال هناك مستويات مختلفة من التحديات في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. لقد ولد استعراض هيكل لجنة بناء السلام الذي اختتم هذا العام زخما قيما يمكن أن نستفيد منه للتصدي لتلك التحديات بطريقة شاملة. وفي هذا الصدد، يسعدنا أن نلاحظ أن تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة (S/2011/41) يأخذ في اعتباره التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض التي اختتمت مؤخرا. كما نلاحظ مع التقدير التقدم المحرز في الاستجابة لعدد من تلك التوصيات. بيد أنه علينا مضاعفة جهودنا للوفاء بالتوقعات التي ولدها الاستعراض وتوصياته. ونرى أن ثمة حاجة لإيلاء اهتمام مستمر للتقدم المحرز في المجالات الحيوية التالية.

أولا، لا بد أن تُبقي لجنة بناء السلام الملكية الوطنية في صدارة أنشطتها عن طريق إشراك السكان بأسرع ما يمكن وعلى أوسع نطاق ممكن في هيكل حكمهم. وينبغي أن يراعي هذا الإشراك السياقات ويوجه مختلف الأطراف الفاعلة والشركاء نحو إعادة إرساء القدرات الوطنية من أجل الحوكمة وتقديم الخدمات، وفقا للاحتياجات الخاصة بالبلد المعني.

ثانيا، من الضروري تعزيز التآزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام بطريقة تكفل التمويل الذي يحركه الطلب فيما من شأنه دعم أهداف بناء السلام الأوسع نطاقا. وثمة حاجة لأن ترافق الالتزامات المتبادلة بين أصحاب

المصلحة الوطنيين وشركائهم الإقليميين والدوليين مساءلة متبادلة.

ثالثا، من الضروري أيضا أن يستخدم جميع أعضاء اللجنة التنظيمية وكبار مسؤولي الأمم المتحدة ثقلهم السياسي والتزامهم لحشد تأييد الجهات الفاعلة للأهداف المشتركة لبناء السلام.

رابعا، ينبغي لمجلس الأمن الاستفادة بشكل أفضل من القدرة الاستشارية للجنة بناء السلام من خلال إيجاد صلة أكثر استباقية وديناميكية بين اللجنة والمجلس، كما ذكر السفير فيتيغ وأشار إليه. وفي ذلك الصدد، نشجع انخراطا أوثق بين رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة والمجلس الذي يمكنه الاستفادة من مداخلاتهم وآرائهم خلال المناقشات ذات الصلة بالتشكيلات القطرية المخصصة.

ومن المهم في هذه المرحلة الاستفادة من الإنجازات السابقة بحيث تكتسب أنشطة اللجنة طابعا تراكميا. ولذلك، فإننا نعتبر الخارطة الاسترشادية لإجراءات عام ٢٠١١ وثيقة حية. ونحن نتطلع إلى التقرير المرحلي المقبل، وإلى النهج العملي الذي ستضعه اللجنة لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن استعراض اللجنة.

إن تطور اللجنة في السنوات المقبلة سيؤثر تأثيرا كبيرا على شكل السلام والاستقرار والاتجاه الذي سيسلكانه في العديد من البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع. فلتزودها بالأدوات اللازمة للنجاح في ذلك المسعى.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

أشكر السفير فيتيغ على عرض التقرير السنوي (S/2011/41) للجنة بناء السلام. أنا أقدر الأنشطة الفعالة التي تقوم بها لجنة بناء السلام تحت قيادته. وأرحب أيضا بالبيان الذي أدلى به السفير غاسانا، رئيس اللجنة. وأود أن أتناول أربع نقاط موجزة.

أولا، ينبغي للأمم المتحدة وضع استراتيجية شاملة ومنسقة ومتكاملة لمنع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام. إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يمكن أن تسهم في المراحل الأولى من التنمية والانتعاش وإعادة الإعمار. تؤيد الصين أن تقوم لجنة بناء السلام بدور كامل في مساعدة البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع في مجالات السلام وإعادة الإعمار والتمويل وتنسيق المساعدة الدولية. ينبغي لعمليات حفظ السلام وعمليات بناء السلام أن تتضمن استراتيجية خروج لتشجيع البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع على الاعتماد على نفسها في وقت مبكر.

ثانيا، تتحمل البلدان المعنية المسؤولية الأساسية عن بناء السلام. وعندما تقوم اللجنة بوضع استراتيجيات بناء السلام، ينبغي لها احترام سيادة البلدان المعنية واستقلالها. وتعتقد الصين أنه ينبغي للمجتمع الدولي إذ يقدم المساعدة للبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع أن يعطي الأولوية لبناء القدرات الوطنية، وتوظيف الشباب والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا، ينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة تعزيز تعاونها في مجال بناء السلام واستخدام مزايا كل منها. ونحن نؤيد التعاون الوثيق بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن والأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، والوكالات الدولية والمنظمات الإقليمية الأخرى. الصين ترحب بما توفره لجنة بناء السلام من مشورة مفيدة لمجلس الأمن.

رابعا، تدعم الصين استمرار الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل لجنة بناء السلام. ونأمل أن تستمر

اللجنة في تحسين كفاءتها والتركيز على النتائج في الأنشطة المعنية في الميدان في البلدان ذات الصلة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.